

مقياس : مدخل إلى الديموغرافيا .

المستوى : الأولى جذع مشترك .

التخصص : علوم إجتماعية .

المحاور :

1. مفهوم علم السكان (الديموغرافيا)
2. علاقة الديموغرافيا بالعلوم الأخرى .
3. تقنيات الملاحظة في العمل الديموغرافي .
4. أهم نظريات الديموغرافيا .
5. أهم المؤشرات في علم السكان .

الأستاذ : مسعودي

ملخص المحاضرات

تمهيد :

ما هو مفهوم علم الديموغرافيا؟ وما هي وظيفة الديموغرافيا وأدواتها؟ وما المقصود بهذا المصطلح؟ ما وظيفة علم الديموغرافيا؟ وما هي أهم الأدوات والطرق التي يستخدمها؟ إضافة إلى العلوم التي يستعين بها علم الديموغرافيا، وتستعين به، هذا ما سنسلط عليه الضوء في هذه المادة.

كثيراً ما نسمع، أو نقرأ مصطلحات مرتبطة بعلم الديموغرافيا، مثل التغيير الديموغرافي، التركيبة السكانية، إضافة إلى التوزيع السكاني، الكثافة، الهرم السكاني. وغيرها الكثير من المصطلحات التي تتفرع عن علم الديموغرافيا، فما هو هذا العلم؟ وما هي أبرز استخداماته؟

1. تعريف علم الديموغرافيا :

على الرغم من وجود هيئات مستقلة تعنى بعلم الديموغرافيا (Demography) في الحكومات والمؤسسات، إلا أن هذا العلم، ما زال ينظر إليه باعتباره جزءاً من علم الاجتماع.

كما أن كلمة ديموغرافيا، مشتقة من اللغة اليونانية، وتتألف من مقطعين، (demo) التي تعني الشعب، ومنها أيضاً اشتقاق ديموقراطية.

أما المقطع الثاني (Graphy) يعني القياس والوصف، ليكون معنى الكلمة (قياس الشعب أو السكان)، حيث يقوم علم الديموغرافيا، على إحصاء وعدّ السكان بشكل أساسي.

وما يتفرع عن هذا الإحصاء من دراسات أخرى، تتعلق بهيكل السكان وتوزعهم، إضافة إلى انتماءاتهم، وعدة معطيات أخرى.

بذلك يمكن تعريف علم الديموغرافي:

أنه مجموعة الدراسات الإحصائية السكانية، التي ينتج عنها دراسات أكثر دقة، فيما يتعلق بالعمليات الحيوية للسكان.

فلا يقتصر علم الديموغرافيا على العدّ، إنما يتجاوز ذلك إلى أدق التفاصيل المتعلقة بهؤلاء السكان، كما يمتلك الباحث الديموغرافي قدرة على رصد المستقبل السكاني لفئة من الناس، من خلال دراسة بياناتهم الإحصائية.

حيث يقوم هذا العلم على دراسة ثلاثة معطيات، الولادات والوفيات، الهرم العمري للسكان، والهجرة، هذه البيانات المجردة التي يقوم علم الديموغرافيا على إحصائها، يتفرع عنها الكثير من البيانات التحليلية الأخرى، التي سنأتي على ذكرها.

نشوء علم الديموغرافيا

لم يعرف العالم إحصاء منظم للسكان حتى منتصف القرن الماضي، حيث كانت بعض الإمبراطوريات تقوم بإحصاءات غير دقيقة لأعداد السكان.

كما برزت محاولة إحصاء الوفيات، ومقارنتها مع الولادات لاستنتاج معدل النمو السكاني في منتصف القرن السابع عشر، على يد الإحصائي الإنجليزي (John Graunt)

لكن الدراسات السكانية بقيت على هامش الاهتمامات الرسمية والعلمية حتى مطلع القرن التاسع عشر، حيث بدأ الاهتمام بها يتزايد في معظم دول العالم.

كما شهد منتصف القرن التاسع عشر، نشوء عمليات الإحصاء المنظمة في معظم دول العالم، وبدأت البيانات التحليلية تأخذ قيمة كبيرة في إجراء الدراسات المختلفة.

كما أصبحت تصنيفات الدول أمراً مهماً، كالمقارنة بين المساحة وعدد السكان، وتصنيف أفقر دول العالم، وربطه بنموهم السكاني وكثافتهم.... إلخ.

تعتمد الدراسات الديموغرافية على مرحلتين أساسيتين في عملها، الأولى هي الإحصاء، والثانية هي تحليل البيانات، كما تُستخدم الإحصائيات المجردة.

أو البيانات التي تم تحليلها من قبل علوم أخرى، حيث تشكل البيانات الديموغرافية إحدى أهم المعطيات التي يستخدمها المؤرخون والباحثون في علم الاجتماع.

كما يعتمد إجراء الإحصاء السكاني على عددٍ منظمٍ للسكان، وتختلف أساليب إجراء الإحصاءات السكانية من دولة إلى أخرى، بحسب تطور الأدوات التي تمتلكها الأجهزة الرسمية أو غير الرسمية التي تقوم بهذه الإحصاءات.

ففي الدول النامية غالباً ما تقوم الإحصاءات على العدّ السكاني المباشر، من خلال تشكيل فرق إحصائية، وتقسيم التجمعات السكانية إلى دوائر.

يقوم كل فريق بعدّ السكان من خلال الطواف على المنازل، وأخذ بيانات السكان، ويعتبر مجال الخطأ كبيراً في هذه الطريقة لعدة أسباب:

1- أولها الاعتماد على المعلومات الشفهية التي يقولها السكان، وما ينتج عن إخفاء بعض المعلومات السكانية، مثل المذهب، أو المستوى التعليمي لأفراد العائلة، أو حتى العدد الحقيقي للأفراد.

2- كما لا يمكن الاعتماد على العدّ البشري بإعطاء نتائج دقيقة، حيث ستبقى النتائج تقريبية، سواء فيما يتعلق بالأرقام المجردة كعدد السكان، أو بالأرقام التحليلية كتركيباتهم السكانية.

ونسبة العاطلين عن العمل مثلاً، خاصة أن المؤسسات الرسمية في أغلب دول العالم النامية لا تمتلك فرقاً إحصائية منفصلة، تقوم على تقديم أرقام دقيقة، بل تعتمد على موظفين غير متخصصين.

فيما تعتمد دول العالم المتقدم على بيانات أكثر دقة، تحصل عليها من الدوائر الرسمية، التي تمتلك كل منها فريقاً إحصائياً متخصصاً، وترتبط جميع هذه الإحصائيات بمركز واحد.

غالباً ما يسمى الساعة السكانية الرسمية، والذي يحصي الوفيات والولادات بشكل دوري، أني في بعض الدول، كما تحصي العديد من المؤشرات الأخرى، من خلال البيانات التي توفرها المؤسسات والدوائر المختلفة.

والتي تقوم بتزويد الساعة السكنية ببياناتها بشكل فوري، كما في الساعة السكانية للولايات المتحدة الأمريكية، التي توفر بيانات فورية عن الولايات المتحدة الأمريكية.

تنتج عن تحليل البيانات السابقة، وإدخال البيانات الجديدة، ليس لأميركا فقط وإنما للعالم كله، وتشمل هذه البيانات، معدل النمو السكاني، وتوزيع السكان بين الذكور والإناث، والتركيبة العمري للسكان

الطريقة المباشرة للتعداد :

إضافة إلى اختلاف الأساليب من حيث الأدوات المستخدمة في إجراء الإحصاء، تتحكم ظروف البلاد السياسية والاجتماعية بإمكانية إجراء الإحصاء، فالطريقة المباشرة هي الطريقة التي تتبعها الدول المستقرة والدول المتقدمة.

التي تمتلك أدوات الإحصاء، سواء اعتمدت على الإحصاء المباشر عن طريق العدّ السكاني، ذي الدورة الطويلة (أغلب الدول العربية تجري إحصاء كل عشر سنوات في الظروف الطبيعية).

أم اعتمدت على الإحصاءات الرسمية ذات الدورة القصيرة التي تتم بشكل دوري، كما شاهدنا في الساعة السكانية الأمريكية، لكن في الحالتين تسمى هذه الطريقة المباشرة، فما هي الطريقة غير المباشرة للإحصاء

الطريقة غير المباشرة للتعداد :

الطريقة غير المباشرة في الإحصاء السكاني، هي الطريقة التي تستخدمها الدول الأقل قدرة على إجراء الإحصاءات المباشرة، إما لتخلف أدوات الإحصاء لديها.

وإما لظروف اجتماعية تتعلق بوجود تجمعات سكانية لا يمكن إجراء الإحصاءات عليها، أو بسبب الظروف العسكرية والسياسية، كما في حالات الحروب.

فتقوم الدول في هذه الحالة، بإجراء القياس والاستنتاج، من خلال إحصائيات قديمة، تعتمد فيها على معدل النمو السكاني بشكل رئيسي، لتحسب نسبة الزيادة المتوقعة للسكان خلال فترة زمنية معينة.

لكن هذه الإحصاءات تصدر بشكل تقريبي، كما يمكن أن تظهر الإحصاءات المباشرة نتائج مختلفة كلياً في حال إجرائها لاحقاً، خاصة في حالة الحروب.

ذلك لأن معدل الوفيات في حالة الحروب سيختلف تماماً عن أي بيانات تم جمعها في أيام السلم، كذلك معدل الهجرة، فضلاً عن الاختلاف في التركيبة العمرية، والمذهبية، والنوعية للسكان، التي تنتج عن الحرب.

لذلك تعتبر الطريقة غير المباشرة، من باب سد الثغرة الإحصائية، ريثما تكون الطريقة المباشرة متاحة، وقلما يمكن الاعتماد على نتائجها.

استخدامات علم الديموغرافيا :

مع التطور الكبير للعلوم الذي يشهده العالم الحديث، أصبح من الصعب التعامل مع علم مستقل، لا يعتمد على جملة من العلوم الأخرى؛ فعلم الديموغرافيا بذاته.

يستند إلى مجموعة من العلوم، في مقدمتها علم الرياضيات والمنطق، إضافة إلى ارتكازه على مبادئ علم الاجتماع، واستعانته بفروع عدة من علوم أخرى.

كما أنه يدخل في التركيبة العضوية لبعض العلوم، التي لا يمكن لها الاستغناء .

2 . علاقة الديموغرافيا بالعلوم الأخرى :

التاريخ والديموغرافيا :

يستعين علم التاريخ كعلم مستقل بنتائج الأبحاث والتحليلات الديموغرافية، خاصة فيما يتعلق بتقييم الخبر التاريخي، وقد مهد ابن خلدون في مقدمته (واضع قواعد تقييم الخبر التاريخي).

مهد لاستخدام نتائج العد والإحصاء السكاني في تقييم الخبر، فإذا كان المؤرخ يجمع أخباراً عن المظاهرات التي جرت في مدينة القدس، في يوم الأرض عام 2016 مثلاً.

وقيل له أن عدد المشاركين في المظاهرة كان 3 مليون فلسطيني، سيعود المؤرخ فوراً إلى الإحصائيات المتوفرة عن عدد الفلسطينيين الموجودين في القدس ومحيطها.

سيجد أن عدد العرب داخل حدود دولة الاحتلال أقل من مليونين، يعيش 60% منهم شمال الأراضي المحتلة بعيداً عن القدس، فيتمكن المؤرخ من تكذيب هذا الخبر باستخدام هذه الإحصائيات.

كما أنه سيستخدم النتائج الديموغرافية لمعرفة مواصفات المجتمع الجديد بعد إقامة جدار الفصل العنصري، من خلال الإحصائيات الديموغرافية التي تبين عدد اليهود داخل الأراضي المحتلة.

مقارنة مع عدد المسلمين... إلخ، فالمؤرخ يلجأ إلى عدة علوم أخرى لتقييم أخباره، من بينها علم الديموغرافيا.

من جهة أخرى، فقد نشأ علم هجين، يطلقون عليه اسم الديموغرافيا التاريخية، أو تاريخ الديموغرافيا.

يقابله في الإنجليزية (Demographic History or Historical Demography)، وهو العلم الذي يبحث في النتائج الافتراضية لعلم الديموغرافيا قبل استخدامه العلمي، بناء على المعطيات التاريخية.

وعلى نتائج علم الديموغرافيا الحديثة، فيتمكن من الوصول إلى نتائج ديموغرافية تتعلق بتاريخ شعب من الشعوب، أو منطقة من المناطق، بهدف رصد التغيرات السكانية التي تعرض لها السكان.

الاقتصاد والديموغرافيا :

تعتمد الأبحاث الاقتصادية على نتائج الدراسة الديموغرافية بشكل كبير، لتتمكن من رصد عدة جوانب اقتصادية، فالباحث الاقتصادي سيحتاج لدراسة تبين التركيب النوعي (ذكور وإناث) لمجتمع من المجتمعات.

ليتمكن من إجراء دراسة الجدوى لمنتج ما، كما سيحتاج إلى دراسة مفصلة عن صفات المجتمع الديموغرافية، لتقديم دراسة السوق لشركة تجارية تريد أن تدخل بمنتجاتها إلى هذا السوق.

فمثلاً إذا أرادت شركة لتصنيع أدوات التجميل، أن تدخل بمنتجاتها إلى دولة واحدة في السوق العربي، سيجد الباحث البيانات المتعلقة بالتركيب النوعي.

إضافة إلى التركيب الديني للمجتمع، وتوزيعه الطبقي، التي ستؤثر كلها على نتائج الدراسة، التي على أساسها ستفتتح تلك الشركة فرعها في لبنان، أو موريتانيا، أو الإمارات العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الديموغرافية هنا هي دراسات مساعدة، وليست الدراسات الوحيدة التي يستخدمها الاقتصاديون.

السياسة والديموغرافيا :

لطالما ارتبط علم الديموغرافيا بالعلوم السياسية، فعندما تريد مثلاً تحديد الأسباب التي أدت إلى الحرب الأهلية اللبنانية، لا بد أن تلجأ إلى الأرقام التي توفرها دراسات الديموغرافيا عن التركيبة المذهبية والدينية للبنان.

كذلك الأمر إذا أردت دراسة تطور الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، وأثر هذه الهجرة على المجتمع المصدّر لها، وعلى مجتمع المواطنين الأصليين.

لن تجد مناصاً من اللجوء إلى الدراسات الديموغرافية التي ستخبرك بعدد اليهود في ألمانيا قبل بداية الهجرة، وعددهم في روسيا وأوروبا، مقارنة بأعدادهم بعد عام 1948، ثم بعد نكسة العام 1967.

كذلك ستلجأ إلى الدراسات التي تتعلق بالسكان الأصليين لفلسطين المحتلة، فضلاً عن الدراسات التي أحصت عدد المهاجرين إلى مخيمات الشتات في الدول المجاورة.

ومن هنا ستسمع في الأخبار أن دولة الاحتلال تحدث تغييراً ديموغرافياً في الأراضي المحتلة، أو أن التطهير العرقي النازي، أحدث انقلاباً ديموغرافياً في ألمانيا، والعالم...إلخ.

الديموغرافيا والمجتمع :

هناك بعض القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومات، تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بنتائج الدراسات والتحليلات الديموغرافية، فإذا راقبت قوانين تحديد النسل في الصين.

ستجد أنها ناتجة عن الدراسات السكانية التي قامت بها الحكومة، والتي بينت أن الصين مهددة بخطر الانفجار السكاني، كذلك الأمر على النقيض في كندا وألمانيا على سبيل المثال.

حيث تعاني هذه الدول من خلل كبير في التركيب العمري للسكان، من خلال ارتفاع كبير في نسبة الشيوخ على حساب الشباب، بالتوازي مع معدل نمو سكاني منخفض.

ما يجعل هذه الدول تتخذ إجراءات مثل رفع سن التقاعد، وفتح باب الهجرة المنظمة، لإعادة التوازن للهرم السكاني.

وعندما تسمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتحدث عن طرد المهاجرين من أمريكا، لا بد أن تعود إلى الدراسات الديموغرافية، التي تبين عدد المهاجرين وتركيباتهم السكانية (النوع، العمر، النمو السكاني، التعليم... إلخ . كما يمكن لمعارضى ترامب أن يستعينوا بالتاريخ الديموغرافى لأميركا، الذي يبين إبادة الهنود الحمر، وإقامة دولة من المهاجرين على أنقاض مجتمع من السكان الأصليين، وهذا ما سيطلقون عليه التغيير الديموغرافى المفعل، أي أنه لم يحصل نتيجة الظروف الطبيعية.

الديموغرافيا وعلوم أخرى :

كما ذكرنا؛ فإن التطور العلمى الذي شهده العالم منذ نهايات القرن التاسع عشر، فرض نوعاً من الاستقلالية على العلوم الفرعية، كما فرض ارتباطاً بين العلوم المختلفة، حتى لا تكاد تجد علماً يعمل دون الاستعانة بعلوم أخرى.

فإذا أردت مثلاً إجراء دراسة تبحث في طرق الإقلاع عن التدخين، ستلجأ إلى الديموغرافيا التي ستخبرك بنسبة المدخنين الذكور والإناث في المجتمع موضوع الدراسة.

كما ستخبرك الدراسات الديموغرافية بنسبة الوفيات الناتجة عن التدخين، ثم ستلجأ إلى الطب لتعرف أكثر الأمراض الناتجة عن التدخين انتشاراً.

كما ستضطر إلى الاستعانة بالدراسات الاقتصادية التي تبين السياسات الإعلانية لشركات التبوغ، فضلاً عن الآثار الاقتصادية التي تنتج عن شراء علبة السجائر الواحدة.

ثم ستعود إلى الطب والكيمياء لتعرف المركبات الأساسية التي تؤدي إلى الإدمان، كما ستعود للاستعانة بالديموغرافيا لتعرف إن كانت التركيبة العمرية أو الدينية للمجتمع تؤثر على الإدمان.

ثم تبحث عن طرق الإقلاع عن التدخين، وأحدث المنتجات المتعلقة بذلك، لتتمكن من صياغة دراسة متكاملة، فأنت بذلك مررت على أكثر من خمسة علوم مستقلة، في دراسة لا تنتمي فعلياً إلى أي منها.

فهذه الدراسة هي صحية من جهة، واجتماعية من جهة أخرى، واقتصادية أيضاً، لذلك ستجد أن علم الديموغرافيا، حاله حال العلوم الأخرى، يرتبط بأغلب الأبحاث العلمية.

ختاماً... إنَّ علم الديموغرافيا من المصطلحات الواضحة التي لا تقبل اللبس، فهو واضح في أدواته، واستخداماته، ونتائجه، هذا ما يسهل علينا فهمه واستخدامه، كما أنَّ هذا العلم يشهد اهتماماً متصاعداً، ويعتبر اختصاصاً دقيقاً بحد ذاته .

3 . الملاحظة و استعمالاتها فى علم السكان :

يلجأ الباحث إلى استخدام الملاحظة دون غيرها من أدوات البحث التربوي، وذلك إذا أراد جمع بيانات مباشرة وعلى الطبيعة عن المبحوث والمتعلقة بمشكلة البحث. فقد يخفي المبحوث بعض

الانفعالات أو ردود الأفعال عن الباحث في حالة استخدام أدوات، من مثل: الاستبانة أو المقابلة. ولكن المبحوث يخفق في حالة استخدام الباحث هذه الأداة. والملاحظة العلمية لها مقومات متفق عليها من قبل المتخصصين في منهجية البحث العلمي. وتتضمن هذه المقومات: تعريف الملاحظة، وأنواعها، وخطواتها، وأدواتها، ومزاياها وعيوبها، وهي على النحو التالي:

1 - تعريف الملاحظة: يقصد بالملاحظة "الانتباه المقصود والموجه نحو سلوك فردي أو جماعي معين؛ بقصد متابعته ورصد تغيراته ليتمكن الباحث من وصف السلوك فقط، أو وصفه وتحليله، أو وصفه وتقويمه". كما تعني أيضاً معاينة منهجية لسلوك المبحوث - أو أكثر - يقوم بها الباحث مستخدماً بعض الحواس وأدوات معينة؛ بقصد رصد انفعالات المبحوث وردود فعله نحو جوانب متعلقة بمشكلة البحث، وتشخيصها وتنظيمها وإدراك العلاقات فيما بينها.

- أنواع الملاحظة: للملاحظة العلمية أنواع، تصنف إلى فئات، هي:

أ - أنواع الملاحظة وفق التنظيم: ملاحظة بسيطة، وهي غير منظمة، وتعد بمثابة استطلاع أولي للظاهرة. ملاحظة منظمة، وهي المخطط لها من حيث الأهداف، والمكان والزمن، والمبجوثين، والظروف، والأدوات اللازمة.

ب - أنواع الملاحظة وفق دور الباحث: ملاحظة بالمشاركة، وهي التي يكون الباحث فيها عضواً فعلياً أو صورياً في الجماعة التي يجري عليها البحث. ملاحظة بدون مشاركة، وهي التي يكون الباحث فيها بمثابة المراقب الخارجي، يشاهد سلوك الجماعة دون أن يلعب دور العضو فيها.

ج - أنواع الملاحظة وفق الهدف: ملاحظة محددة، وهي التي يكون لدى الباحث تصور مسبق عن نوع البيانات التي يلاحظها أو نوع السلوك الذي يراقبه. ملاحظة غير محددة، وهي التي لا يكون لدى الباحث تصور مسبق عن المطلوب من البيانات ذات الصلة بالسلوك الملاحظ، وإنما يقوم بدراسة مسحية؛ للتعرف على واقع معين.

د - أنواع الملاحظة وفق قرب الباحث من المبحوثين: ملاحظة مباشرة، وهي التي تتطلب اتصال مباشر بالمبحوثين؛ بقصد ملاحظة سلوك معين. ملاحظة غير مباشرة، وهي التي لا تتطلب اتصال مباشر بالمبحوثين، وإنما يكفي الباحث بمراجعة السجلات والتقارير ذات الصلة بالسلوك المراقب للمبحوثين ..

3 - خطوات الملاحظة: يتبع الباحث الذي يستخدم الملاحظة العلمية كأداة لجمع البيانات المطلوبة الخطوات التالية:

أ - تحديد أهداف الملاحظة، فقد تكون لأجل وصف السلوك أو تحليله أو تقويمه. ب - تحديد السلوك المراد ملاحظته، لئلا يتشتت انتباه الملاحظ إلى أنماط سلوكية غير مرغوب في ملاحظتها. ج - تصميم استمارة الملاحظة على ضوء أهداف الملاحظة والسلوك المراد ملاحظته، والتأكد من صدقها وثباتها. د - تدريب الملاحظ في مواقف مشابهة للموقف الذي سيجري فيه الملاحظة فعلاً، وبعد ذلك يقوم الملاحظ بتقويم تجربته في الملاحظة واستمارة الملاحظة. هـ - تحديد الوقت اللازم لإجراء الملاحظة، ولاسيما في تلك الدراسات التي يسمح فيها المبحوث بإجراء الملاحظة أو يكون على علم بإجرائها. و - عمل الإجراءات اللازمة لإنجاح الملاحظة. ز - إجراء الملاحظة في الوقت المحدد مع استخدام أداة معينة في تسجيل البيانات.

4- أدوات الملاحظة: يستعين الباحث بأدوات معينة من أجل جمع البيانات المطلوبة من المبحوثين بصورة دقيقة، ومن هذه الأدوات: (زيدان، شعث، بدون تاريخ) أ - المذكرات التفصيلية؛ بقصد فهم السلوك الملاحظ وإدراك العلاقات بين جوانبه. كما يمكن الاستعانة بها في دراسة سلوكيات مشابهة.

ب - الصور الفوتوغرافية؛ بقصد تحديد جوانب السلوك الملاحظ كما يبدو في صورته الحقيقية لا كما يبدو أمام الباحث. ج - الخرائط؛ بقصد توضيح أمور، من مثل: توزيع السكان، وتوزيع المؤسسات الاجتماعية في المجتمع، وأماكن تواجد المشكلات الاجتماعية في البيئات الجغرافية. د - استمارات البحث؛ بهدف استيفاء البيانات المطلوبة عن العناصر الرئيسة والفرعية للسلوك الملاحظ دون غيرها بطريقة موحدة. هـ - نظام الفئات؛ بهدف وصف السلوك الملاحظ بصورة كمية. و - مقاييس التقدير؛ بقصد تسجيل السلوك الملاحظ بطريقة كمية. حيث تنقسم هذه المقاييس إلى رتب متدرجة من الصفر إلى أي درجة يحددها الباحث. إذ تعني درجة الصفر عدم المساهمة في المناقشة، وتعني الدرجة الأخيرة المساهمة الكاملة في المناقشة. ز - المقاييس السوسيو مترية؛ بقصد توضيح العلاقات الكائنة خلال زمن معين بين المبحوثين بواسطة الرسم.

5 - مزايا وعيوب الملاحظة: للملاحظة عدد من المزايا التي تجعلها أداة فعالة قياساً إلى غيرها من أدوات البحث التربوي. وفي الوقت ذاته لها عيوب، وهي على النحو التالي:

أ - مزايا الملاحظة : درجة الثقة في البيانات التي يحصل عليها الباحث بواسطة الملاحظة أكبر منها في بقية أدوات البحث؛ وذلك لأن البيانات يتم التحصل عليها من سلوك طبيعي غير متكلف. كمية البيانات التي يحصل عليها الباحث بواسطة الملاحظة أكثر منها في بقية أدوات البحث؛ وذلك لأن الباحث يراقب بنفسه سلوك المبحوثين ويقوم بتسجيل مشاهداته التي تشتمل على كل ما يمكن أن يصف

الواقع

ب - عيوب الملاحظة: تواجد الباحث بين المبحوثين له أثر سلبي، يتمثل في إمكانية تعديل سلوكهم من سلوك طبيعي إلى سلوك مصطنع أو متكلف. ثقل قيمة الملاحظة في حالة رصد الظواهر المعقدة حتى وإن استخدم الباحث أدوات الملاحظة. إمكانية تحيز الباحث عند تسجيله جوانب السلوك المطلوب. تأثر السلوك المراد ملاحظته بالعوامل المحيطة به، الأمر الذي يجعل المبحوثين ينجحون سلوكاً غير سلوكهم الطبيعي. حاجة الملاحظة إلى الوقت الطويل عند تطبيقها.

4 . نظريات علم السكان:

مفهوم النظرية في علم السكان:

يمكن ان نعرف النظرية السكانية بأنها مجموعة من القضايا التي تقوم على اساس الملاحظة و التجريب و تقدم

تفسيرا للظواهر السكانية من منظور اجتماعي بحث او من خلال العلاقات ذات المنظور السكاني و التي يمكن

ملاحظتها و التحقق منها هذا و قد ظهرت نظريات عديدة و متنوعة تناولت المسألة السكانية من جوانب عدة و مختلفة حيث قامت بتقديم اسهامات كبيرة لفهم مثل هذه الظاهرة.

اهم النظريات في علم السكان:

1- نظرية انخفاض الوفيات:

من اهم روادها (سميث و ماي و هير), عالجت هذه النظرية ظاهرة الخصوبة بالاعتماد على مفهوم انخفاض

مستويات الوفيات و التي ترتب عليها زيادة الرغبة لدى الازواج في الابقاء على طفل واحد على الاقل حتى سن

شيخوختهم و اعتباره صمام امان في حالة المرض او الشيخوخة اضافة الى اعتبارات اجتماعية اقتتصادية ثقافية مختلفة

2- نظرية الوضع الاجتماعي:

من اهم روادها (ارسين ديمون), و من اهم افكارها:

-اثناء الارتقاء يصبح الفرد اقل قدرة على التناسل

-الخصوبة ترتفع في البلدان التي تكون فيها نظم الطبقات جامدة

-زيادة السكان تتناسب عكسيا مع رغبة الفرد في الارتقاء الذاتي

3- نظرية الكلفة في الخصوبة:

اهم رواد هذه النظرية (ليبينستين) , و يمكن اجمال اهم مضامين هذه النظرية كما يلي:

-أن الناس يتصرفون بحكمة و عقلانية بخصوص الانجاب

- أن الناس يطبقون حساباتهم الاولية بخصوص تحديد عدد الاولاد المرغوب فيهم و حسابات التكلفة الناجمة عن

انجاب الاطفال كما اشار ليبينستين الى المنافع المستمدة من الطفل الاضافي كما يلي:

-منفعة نفسية ان الطفل الاضافي مصدر سرور لوالديه

-منفعة مادية يعد انجاب الاطفال في الاسرة عامل انتاج

-منفعة متوقعة خدمة الابن لوالديه عند شيخوختهم و في حالة عجزهم
اما بالنسبة للكلفة بالنسبة للطفل الاضافي فنخص بالذكر نوعين من الكلفة و هما:
-كلفة مباشرة وهي النفقات المادية المستمرة للطفل حتى يصبح قادرا على اعالة نفسه-
كلفة غير مباشرة اضاعة فرص العمل على المرأة بسبب وجود طفل اضافي من خلال المنافسة
على وقتها ومجهودها .

-4نظرية التحول الديموغرافي (الانتقالية الديموغرافية):

من اهم روادها (ويكس جون)و تسعى هذه النظرية الى تفسير تجارب البلدان المصنعة خلال القرن
ين الماضيين من الزمن و التي انتقل فيها السكان من حالة النمو السريع الى حالة النمو البطيء, كما ي
مكن تلخيص عملية التحول
الديموغرافي في هذه المراحل (3) الاتية:-
مرحلة التوازن المرتفع (تتميز بمعدلات خصوبة و وفاة مرتفعة مما يؤدي الى نمو سكاني منخفض
مرحلة التحول تتميز بانخفاض سريع في معدل الوفيات و ارتفاع معدل الخصوبة مما يؤدي الى
نمو سكاني مرتفع.-
مرحلة التوازن المنخفض تتميز بانخفاض الزيادة الطبيعية للسكان و الناجمة عن انخفاض كل من م
عدلات الولادة و الوفاة على حد سواء .

-5نظرية تركيب العائلة:

من اهم روادها عالم الاجتماع (غوود)و تنص هذه النظرية على ان التصنيع و التحضير يعملان ع
لى تدمير وتكسير نظام العائلة الممتدة (و هي العائلة التي عادة ما يتم بداخلها صناعة اغلب القرارات
ت ذات العلاقة بالاسرة وعناصرها,حيث يتم ضمن اطرها وضع القرارات و الترتيبات بخصوص ا
لزواج و الانجاب كما و يتم ضمن نطاقها كافة العمليات الاقتصادية و الاجتماعية لافراد الاسرة) و هذ
ا على خلاف ما يجري في العائلة النووية المستقلة (و هي العائلة التي تصنع عادة قراراتها من قبل ا
لزوجين نفسيهما سواء قبل الزواج او بعده و تخضع قراراتهما لمفهوم "الانتقاء و الاختيار" خاصة
في مواضيع تتعلق بالزواج و اختيار مكان الإقامة و العمل و منطقة السكن و قرارات الحمل و
الانجاب و غيرها.

-6نظرية اتجاه تدفق الثروة:

من اهم روادها (كالدويل) و تعتبر هذه النظرية من اهم النظريات التي تناولت موضوع الطلب ع
لى انجاب الاولاد. ترى هذه النظرية ان ارتفاع الخصوبة يكون في المجتمعات النامية حيث ينتشر ن
ظام العائلة الممتدة و سيطرة كبار السن على موارد الاسرة,مما يؤدي الى تدفق الثروة المكونة من ج
يل الابناء الى جيل الاباء. و ترى ان انخفاضالخصوبة يكون في المجتمعات الحديثة حيث تنقل ال
علاقات الاسرية البيولوجية و تتراجع سلطة الكبار و يتحول نظام الانتاج الاقتصادي من نظام عائ
لي الى نظام السوق,مما يؤدي الى تدفق الثروة المكونة من جيل الاباء الى جيل الابناء.

-7نظرية كاين:

و هي نظرية ذات صيغ ديموغرافية اجتماعية واضحة و قد ركزت على تناول "مفهوم الطلب على الاطفال", وقد طور اسس هذه النظرية (كاين) عبر عدة دراسات, و بصورة عامة فقد ركزت هذه النظرية على قيمة الاولاد كمصدر ضمان و حماية للاهل في البلدان النامية. كما اعتبر (كاين) ان ال مرأة في هذه الدول و باعتمادها على الرجل خاصة في الميدان الاقتصادي يجعلها اكثر عرضة للخطر في حال الترميل او الطلاق او مرض الزوج وهذا مايعزز رغبتها في انجاب الاولاد بغية تأمين العدد الكافي منهم كضمان بوجه المخاطر المفترضة و التي يمكن انتمر بها مستقبلا. كما راي ان ال عائلة الممتدة تشكل مصدر حماية في حالات الخطر و الشيخوخة.

8- نظرية ديفيز و بلاك : المتغيرات الوسطية .

يمكن القول ان هاذين العالمين قدما اطارا تحليليا و افيا بينا فيه ان كافة المتغيرات الاجتماعية او الاقتصادية تؤثر على مستويات الخصوبة من خلال مجموعة من العوامل سمياها ب (المتغيرات الوسطية للخصوبة) و ضمناها في اطار احتوى مجموعة من المتغيرات التي يمكن ان تؤثر في الخصوبة او تبين الاسباب المباشرة التي تعمل علر رفع مستوياتها او حتى خفضها , كما اشارا الى ان هذه ال متغيرات موجودة في كافة المجتمعات كما تتاثر بمتغير اناخرى ذات صيغ اجتماعية او اقتصادية مخ تلفة.

9- نظرية جون بونقارتز:

يبين الديموغرافي (جون بونقارتز) ان دراسة مستوى خصوبة السكان و تفسيراته تتطلب العمل على القياس المباشر للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية المؤثرة في الخصوبة , كما ذكر ان العوامل التي تؤثر في الخصوبة و مستوياتها تمر عادة عبر العوامل البيولوجية و السلوكية و هي ما دعاها ب (ال متغيرات التقريبية للخصوبة) في الختام نصل الى ان هذه النظريات و الافكار السكانية تتمحور - و كما هو الشأن في العلوم الاجتماعية بصفة عامة حول مشاكل واقعية موجودة داخل مجموعات بشرية خاصة كما أنها تثير الكثير من الاهتمام عندما تكون معالجتها لهذه المشاكل معالجة مباشرة. ففلا سفة اليونان اهتمت نظرياتهم بالقضايا السكانية التي كانت مطروحة في مدنية ما حيث كان السكان قليلون نسبيا, في العصر الروماني تنعكس الأفكار حول انشغالات المجتمع حيث كان السكان يعتبرون مصدرا للقوة, وفي بداية العصر الحديث أدى ظهور الدولة إلى توكيد أصحاب المذهب التجاري من جديد على المنافع السياسية و الاقتصادية لكثرة السكان..

و في ظل هذه الظروف نجد انه حقا قد برزت نظريات فعلية في هذا العلم كل منها يساهم في فهمه و تفسيره على اكمل وجه اذ أصبح من المهم البحث على نظرية سكانية مقبولة ليس فقط لأن هذه النظريات بإمكانها السماح بفهم أفضل لسيرورة التنمية و لكن أيضا لأنها تشكل عنصرا قاعديا في تخطيط و صياغة سياسات التنمية.

5. مؤشرات الديموغرافيا:

تبرز أهمية دراسة المؤشرات الديمغرافية في أي جهود للتخطيط الراهن أو المستقبلي للسكان بشكل عام والقوى العاملة فيه على وجه الخصوص. وتتمثل المشكلة الكمية للسكان في عموم الدول النامية في بعض الظواهر الديموغرافية والمعبّر عنها بمصطلحات مختلفة، كالتضخم السكاني والانفجار السكاني والاحتفاظ السكاني أو الفائض السكاني.. إلخ، ولا تنشذ عن ذلك سوى بعض البلدان النامية والتي أصبحت تعاني من ظواهر سكانية كمية معكوسة على إثر حاجات طارئة واستثنائية ومؤقتة لقوة عمل إضافية، ومن بين هذه البلدان، دول مجلس التعاون الخليجي لدرجة أن هذا الوضع قاد إلى الاعتقاد الواهم بوجود "فراغ سكاني" ولجأت الدول المعنية إلى ملء هذا الفراغ عن طريق العمالة الوافدة.

هذه الظاهرة السكانية كانت مؤكدة قبل خمسة عقود من وقتنا الراهن، أي في بدايات الستينيات. وتجلت صورتها الواقعية الفعلية في مرحلة السبعينيات، خاصة بعد حرب أكتوبر 1973 وإحدى نتائجها الاقتصادية المهمة والمتمثلة بارتفاع أسعار النفط. هذه المرحلة من تاريخ المنطقة تميزت بخروج دول المجلس عن معايير ومقاييس الدول النامية على الصعيد السكاني، فأصبحت تمثل منطقة جذب العمالة، لذا اعتقد بعض الباحثين أن سبب ذلك هو وجود فراغ سكاني فيها، في حين أن الواقع كان يؤكد أن سبب هذا الامتلاء السكاني الوافد هو عدم الاستثمار والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل لقوة العمل المحلية وتأهيلها وتنميتها من أجل تحمل مهام التنمية الاقتصادية.

في أواسط الثمانينيات تم التحول الديمغرافي الآخر نتيجة عوامل عديدة أهمها انخفاض أسعار النفط و بروز العجوزات لأول مرة في موازين دول المجلس، ما أدى إلى تغيير إستراتيجيات الإنفاق الحكومي. كذلك أدى التوسع الهائل في خدمات الصحة العلاجية والوقائية إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الوفيات في معظم دول المجلس وزيادة معدلات المواليد، وبالتالي بروز الاتساع بين المعدلين، ومن ثم ارتفاع المعدلات الطبيعية للسكان. وقد أدت هذه العوامل برمتها إلى بروز ظاهرة البطالة ولأول مرة في صفوف المواطنين ونظرا لوجود منافسة شديدة من قبل العمالة الأجنبية الوافدة، كما أدت إلى إدخال تغييرات جوهرية أخرى على المؤشرات الديمغرافية في دول المجلس.

وفي التسعينيات والعقد الأول من هذا القرن ورغم التذبذب في معدلات النمو والإنفاق فإنه لم يصاحبه انخفاض في حجم العمالة الوافدة الموجودة داخل المنطقة أو القائمة، بل ظلت تتفاقم حتى وصلت أعدادها اليوم 20 مليون عامل وهو ما شجع حكومات دولها على المطالبة بحقوقها في حرية العمل والحركة وتشكيل مجتمعاتها المدنية الخاصة ومساواة حقوقها مع العمالة الوطنية في بلداننا، ولربما تطالب قريبا بإعطائها الحقوق السياسية أيضا.

وفي الوقت الراهن، تعتبر معدلات النمو السكاني في دول مجلس التعاون من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم حيث تقدر بنحو 3.4%. وهناك ارتفاع في هذا المعدل في السنوات السابقة، وعند مقارنة هذه المعدلات بالدول النامية (2%) وبالدول الصناعية (1.2%) يتضح من جديد أن الارتفاع يفوق هاتين المجموعتين من الدول أيضا. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة الخارجية (العمالة الوافدة). وحتى بعد استبعاد تأثير الهجرة الوافدة فإن معدلات الزيادة الطبيعية ستبقى عالية بالنسبة للمواطنين للأسباب التي ذكرناها حول ارتفاع دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة وتعليم المرأة وانخفاض معدلات الوفيات ما أدى إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية.

كما تتميز مجتمعات دول مجلس التعاون بأنها مجتمعات قتيبة، حيث ترتفع نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة فوق الـ30% من مجموع السكان. كما تختلف أعداد القوى العاملة ومعدلات نموها السنوية اختلافا واضحا بين

الوافدين والمواطنين بدول المجلس، فرغم أن نسبة السكان الوافدين لدول المجلس تزيد على 45% من إجمالي سكان المنطقة، فغن نسبتهم من إجمالي القوى العاملة تزيد على 75%.

أما بالنسبة لمعدلات النمو السنوية للقوى العاملة فإنها أيضاً تختلف اختلافاً كبيراً بين الوافدين والمواطنين، فبينما بلغ هذا المعدل 8% للوافدين نجده لا يزيد على 4% للمواطنين خلال السنوات العشر الماضية. إن غالبية العمالة المواطنة في دول مجلس التعاون تعمل في القطاع الحكومي في حين تتمركز العمالة الآسيوية الوافدة في مؤسسات وشركات القطاع الخاص.

إن دراسة جميع هذه المؤشرات سواء المتعلقة بالعمالة الوافدة أو خصائص تركيبة السكان المواطنين ونسب مشاركتهم في العمل سوف تساعد بالتأكيد على وضع وتنفيذ سياسات الاستخدام وتوزيع فرص العمل، كما تساعد على رسم السياسات الخاصة باستبدال العمالة الوافدة بالعمالة المواطنة عن طريق وضع البرامج الخاصة بالتأهيل والتدريب، وهذا ما يبدو أنه مطلوب بالإحاح هذه الأيام.

مثال عن بعض المؤشرات في الوطن العربي :

ينظّم فريق عمل السكان والسياسة الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) بالتعاون مع قسم البحث العلمي في جامعة الإمارات العربية المتحدة، ورشة عمل تهدف إلى تعزيز قدرات الديموغرافيين وخبراء السكان في مجال التحليل الديموغرافي وعلاقته بالتنمية وذلك في العين، الإمارات العربية المتحدة، خلال يومي 5 و6 ديسمبر/كانون الأول 2007.

يأتي انعقاد هذه الورشة في إطار التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ مشروع "إدماج التحولات الديموغرافية في عملية التنمية في المنطقة العربية"، واستكمالاً لجهود الاسكوا في عملها الريادي في مجال التحول الديموغرافي واستشعار تبعات هذا التحول، وذلك عبر ترويج للمفاهيم وتدريب على الطرق القياسية وبناء القدرات الوطنية، بما يضمن اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه التحولات في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية. وتشكل ورشة العمل هذه اللبنة الأساسية لمشروع جديد يتناول مرحلة "ما بعد التحول الديموغرافي" ويستهدف تفعيل دور المراكز البحثية والأكاديمية العربية في مجال توظيف المفاهيم، وما وراء المفاهيم، وتشجيع هذه المراكز على الاجتهاد في ابتكار طرق وأساليب جديدة للارتقاء بدور هذه المؤسسات وتحسين أساليب نقل المعارف وطرق ربطها بعملية التنمية.

فاليوم أصبح واضحاً بان هيكلية السكان، وتركيبته العمرية يعاد تشكيلها من خلال عملية للتحول الديموغرافي تندفق خلالها أفواجاً إضافية للسكان في سن العمل بينما تنقلص أفواج سكانية أخرى أهمها اليافعين و صغار السن. أن حدوث هذه العملية في موازاة نمو بطيء لفئة كبار السن تتيح لعدد من الدول - في أوقات متفاوتة إنما لزمن محدد - ظهور ما يعرف بالنافذة الديموغرافية. إلا أن هذا التحول الكمي وما يمليه من إعادة صياغة للهرم السكاني له مدلولاته النوعية التي أصبح للتحليل الديموغرافي إمكانية تفسيرها من خلال لعلاقة المتشابكة التي تربطه بدورة حياة الإنسان . فالتحليل الديموغرافي لم يعد مجرد عملية قياسية مقتصرة على حساب التغيرات الكمية التي تطرأ على المكونات الرئيسية للنمو السكاني مثل معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة بل اتسع مفهومه

وتعددت منهجياته لتصبح أكثر ارتباطا بالمراحل المختلفة لحياة الإنسان و أكثر التصاقا بواقع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعملية التنمية.

تهدف ورشة العمل إلى مناقشة الخطوط العريضة والمكونات الأساسية لدليل توجيهي يصبو إلى الارتقاء بالمعارف الديموغرافية وتحديد المؤشرات التي يستعين بها الباحثون في المراكز البحثية والتدريبية والخبراء العاملون في حقل الديموغرافيا والسكان وذلك لفهم الروابط المتشابكة بين ديناميكية التحولات الديموغرافية وديناميكية التحولات الاقتصادية والاجتماعية وللاستدلال على الفرص التي تفرزها عملية التحول الديموغرافي، وتحديد الأجل الزمني لظهورها، والعوائد الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة منها. وتتطلع ورشة العمل أيضا إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى تتمثل بتعزيز الأساليب العلمية وانتهاج نهج التكامل في الإعداد لسياسات التنمية وذلك لضمان عدم التنافر بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولتحسين عملية صناعة القرار في ضوء مفاهيم معاصرة للتحليل الديموغرافي وما تنطوي عليه من أبعاد كمية ونوعية لا بد من أخذها في الحسبان.

يناقش المجتمعون الجوانب النظرية والمفاهيمية للعلاقة بين التحليل الديموغرافي والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى الجوانب القياسية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدالة على التحول الديموغرافي، والجوانب العملية من سياسات وشروط مؤسسية لاستيعاب الفرص الديموغرافية. كما تتطرق الورشة إلى علاقة التحولات الديموغرافية بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتستعرض التجارب الوطنية في كل من الأردن، مصر، لبنان، سوريا، تونس، اليمن، ودول مجلس التعاون الخليجي، في مجال تعجيل واستيعاب النافذة الديموغرافية. يشارك في ورشة العمل، بالإضافة إلى خبراء من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وخبراء من جامعة الإمارات العربية، عدد من الخبراء في مجال الاقتصاد والاجتماع، والخبراء العاملين في الأجهزة الوطنية للتخطيط والمعلومات والباحثين في مراكز البحوث والمعاهد الإقليمية المتخصصة في مجال الديموغرافيا والتخطيط والتنمية، بالإضافة إلى خبراء من المجالس واللجان الوطنية للسكان ..

المراجع:

1. أبو عيانة فتحي: دراسات في علم السكان د-ط دار النهضة للطباعة والنشر بيروت 2000
2. أبو عيانة فتحي محمد: جغرافية السكان أسس وتطبيقات الطبعة الرابعة دار المعرفة للنشر الاسكندرية 1993
3. اسماعيل أحمد علي : اسس علم السكان الطبعة الثامنة دار الثقافة للنشر القاهرة 1997
4. منير عبد الله كرادشة : علم السكان والديموغرافيا الاجتماعية عالم الكتب الحديث للنشر الأردن 2009
5. خليل عبد الهادي البدو: علم الاجتماع السكاني، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2009، عمان
6. مصطفى عمر حمادة: دراسات في علم السكان، دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، 2009.